

التقدم والمشكلات: ما تم إنجازه من عمل منذ استوكهولم⁽¹⁾

هل تحقق تقدم منذ عام 1996؟

تحققت - منذ أن أفت المؤتمر العالمي لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال عام 1996 أنظار العالم على مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال - زيادة ملموسة في الأنشطة الهادفة إلى التصدي لوتيرة حدوث الإساءات للأطفال، ولآثارها السلبية عليهم في الوقت نفسه. وتشمل هذه الأنشطة تدخلات من قبل سلسلة من الجهات الفاعلة في الساحة، بينهم هيئات دولية وإقليمية، وحكومات، ومنظمات غير حكومية، ومجموعات تعمل على صعيد المجتمع المحلي.

من الواضح أن عدد التدخلات قد ازداد. بيد أن مسألة ما إذا كان مستوى مواز من التغيير الإيجابي لهذه التدخلات قد تحقق لصالح الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال، أو الذين يتعرضون للاعتداء الجنسي، أو ممن تعرضوا له من خلال الاستغلال الجنسي التجاري تظل أمراً غير مؤكد بالقدر نفسه.

وتعود الشكوك في تحقق التغيير إلى كون البيانات الإحصائية غير وافية أو رديئة أو مضللة، نظراً لصعوبة قياس مدى التقدم في غياب المؤشرات الأساسية. وقد عانى فهم مسألة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال تاريخياً من قلة البيانات الموثوقة. كما أدى عدم الاتساق في استخدام التعاريف إلى كون قسط كبير من المعلومات التي يتم جمعها غير قابلة للمقارنة. فعندما يشير البحث إلى وتيرة حدوث الاعتداءات الجنسية و/أو الاستغلال الجنسي، هل يشمل ذلك التقارير المتعلقة بجميع أشكال هذه الإساءات والاعتداءات ومنها، على سبيل المثال، للمس أو المضايقة اللفظية، إلى جانب أكثر أشكال العنف الجنسي إفراطاً، ودون أن يفرق بينها؟ وما هو عدد الأطفال المتأثرين بذلك؟ وكيف يمكن إظهار أن البرامج تصل إليهم، وتحد من الإساءات والاعتداءات، أو تحمي من هم معرضون لخطرهما؟ إن الأرقام جزء هام من عملية فهم الوضع الراهن للإساءات والاعتداءات، وتوفر المعلومات والتوجيه اللازمة لتحليله. وهي كذلك جزء له أهميته في أي حملة، مما أدى إلى إساءة الاستخدام المتكررة للأرقام لأغراض التوضيح أو التبعئة.

لقد أوحى البعض بأن نوعية قسط كبير من البيانات الإحصائية التي تعرض حالياً هي نتاج أبحاث علمية مشكوك بأمورها كثيراً. وقد لخصت الباحثة "جوديت إنيو" ذلك قائلة: "إن الخطاب العالمي القائم بشأن هذا الموضوع يتسم، بشكل عام، بالفهم والاستخدام الرديء للمعلومات النوعية، وبعدم الاهتمام بأساليب البحث العلمي، وبإعادة إنتاج الأساطير والوقائع غير المثبتة إلى جانب استخدام الافتراضات، بدلاً من النصوص النظرية الراسخة.

وأحد سمات نقل الأنباء هو التعطيم على فئات بعينها، ما يزيد من غموض الوضع الحقيقي بدلاً من الكشف عنه. ويجري الاستشهاد بالأرقام بطريقة دائرية "إلى أن يتولد الافتراض بأن جسماً معرفياً قد تشكل". ومع أن "إنيو" قد كتبت هذا قبل عام 1996، فإن بواعث القلق حيال كفاية المعلومات ما تزال على حالها. وينعكس عدم توفر البيانات التي يمكن تصنيفها على أساس أعمار الأطفال المتضررين من الاستغلال الجنسي التجاري، وجنسهم (نوعهم الاجتماعي) وأصلهم العرقي، وظروفهم الاجتماعية - الاقتصادية في التوصيات المقدمة إلى الدول من لجنة حقوق الطفل، التي لا تكاد تخلو واحدة منها إلى الدعوة إلى تحسين مستوى جمع البيانات.

وقد بذلت جهود في بعض الأقاليم (المناطق) من أجل القيام بمزيد من تحليل وضع الاستغلال الجنسي للأطفال، وتوليد بيانات مقارنة أفضل وأكثر اتساقاً. ويمكن لمثل هذه الدراسات، إذا ما أجريت بما يكفي من النشاط، تحديد الاتجاهات والتغيرات التي تحدث بمرور الوقت، وهذا أمر حاسم لتعزيز عملية وضع استراتيجيات مناسبة للرد. وقد تم استخدام نموذجين متباينين تماماً لأساليب جمع المعلومات المستخدمة في وضع البرامج منذ عام 1996. وأحد هذين النموذجين هو أسلوب "التقييم السريع" المستخدم من قبل البرنامج

الدولي لمنظمة العمل الدولية الخاص بالقضاء على عمل الأطفال. ويتم العمل بهذا الأسلوب على مستوى القاعدة الشعبية بمشاركة المجموعات المستهدفة من الأطفال، ويقدم معطيات واتجاهات بالغة التفصيل لا تعتمد الأسلوب الاستدلالي في التوصل إلى العموميات، موفراً بذلك بيانات قابلة للاستعمال في البرمجة على نطاق ضيق. والنموذج الآخر هو سلسلة "الباروميتر الأوروبي" الذي جربته ابتداءً المفوضية الأوروبية، والذي يستخدم استبانات (استطلاعات) واسعة النطاق للرأي العام للتعرف على المواقف حيال موضوعات بعينها عبر دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة. ويتم جمع هذه البيانات عبر عينة كبيرة من المجموعات المستهدفة المنقاة بعناية. وتتميز النتائج بكونها مصنفة بشكل شديد التفصيل، ويمكن أن توفر، على سبيل المثال، تبصراً نافذاً لمعرفة مستوى العنف الجنسي الذي تتحمله النساء من الفئة العمرية 30 - 35 عاماً في شمال أوروبا. ويسمح الاستخدام المنتظم والمتكرر لنموذج الباروميتر الأوروبي بقياس التغيير في المواقف، الذي ربما يشكّل المؤشر الحقيقي الوحيد على ما إذا كانت البرامج العديدة "لرفع مستوى الوعي" وبرامج تعليم وتنقيف الجمهور قد أحدثت تأثيراً ما أم لا.

بيد أنه ثمة أمثلة لا تحصى على التقارير الرديئة التي ما زالت تصدر تباعاً، مكررة بيانات مشكوك في مصادرها، في أحسن الأحوال. وتكرر الأبحاث الجديدة، في بعض الأحيان، أخطاء الماضي، بما في ذلك نقص الخبرات في مجال أساليب البحث العلمي واستخدام البيانات المتحيزة والعينات المحرّفة أو الصغيرة، وعدم وجود مجموعات للسيطرة والخروج بتعميمات خاطئة. ولا تزال البيانات المقدمة تقتصر إلى الاتساق الداخلي ومربكة. وتظل معرفة مدى اتساع نطاق الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وتوثيقه تمثل تحدياً قائماً، نظراً لغياب التعريف الموحد لما يقتضيه الاستغلال الجنسي للأطفال. والنماذج المتوفرة للبحث العلمي النشط قليلة؛ وتتسم الأبحاث الموجودة بضحالة الفهم واستخدام البيانات الكمية، بينما يُعرقل نقص البيانات المقدمة في سياقاتها الثقافية، والتبدل المتواصل للأنماط العالمية كل فرصة للتحليل.

هل هذا أمر مهم؟ إنه كذلك حقاً، لأن البحث والتحليل لا يعينان توفر المعلومات لذاتها بمعزل عن الأمور الأخرى: فهي الأساس المعرفي لتخطيط البرامج، ولصنع الهيئات الممولة قراراتها، وبالتالي لما يتم الاضطلاع به من عمل. ولا تعني البيانات المضللة سوى القيام بعمل غير مناسب أو غير فعال.

هل حدد المؤتمر الأول لعام 1996 الاتجاه لما ينبغي القيام به من عمل؟

أقرت الحكومات والمنظمات غير الحكومية والهيئات الدولية والإقليمية البالغ عددها 122، وسواها من المشاركين في المؤتمر الأول، الذي عقد في استوكهولم في أغسطس/آب 1996، بالإجماع/إعلان وجدول أعمال مؤتمر استوكهولم. وتضم أسبقيات العمل قائمة مراجعة للأنشطة الأساسية (التي تتراوح بين تجريم المستغلين الراشدين وعدم معاقبة الضحايا من الأطفال)، والتدابير المتكاملة (من وقاية الطفل إلى تعافيه وإعادةه إلى الحياة الطبيعية وإعادة إدماجه في المجتمع، ومن تنفيذ القانون إلى مشاركة الأطفال) التي ينبغي اتخاذها إذا ما أريد للجهود المبذولة من أجل القضاء على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أن تؤتي ثمارها.

وبالإضافة إلى ذلك، حددت أسبقيات العمل هدفين رئيسيين لتحقيقهما بحلول عام 2000. إذ تعهد المشاركون بما يلي:

- تحديد/وضع أولويات/خطط العمل الوطنية لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.
- تحديد/إقامة نقاط اتصال وطنية وجمع بيانات تفصيلية حول الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

ووقعت بعض التطورات المشجعة منذ عام 1996. فقد تحقق لمسألة الاستغلال التجاري موقع بارز تماماً على المستويات كافة، كما أصبح مؤتمر استوكهولم وصكوكه وأواته، إلى حد كبير، الأرضية التي تأسس التعاون عليها وتركزت الجهود حولها.

وقد وضعت بعض الدول خطأً وطنية للعمل من أجل مناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، أو هي بصدد ذلك، وإن لم يكن عدد هذه الدول كافياً (نحو 52 دولة في منتصف عام 2001). كما تحققت تغييرات تشريعية هامة وبعض الأمثلة البارزة على نجاح الجهود في تنفيذ القوانين ضد المستغلين، بما في ذلك القيام

بعمليات عبر الحدود بين الدول، تبيّن وجود تعاون بين المجموعات الوطنية المختلفة المكلفة بتطبيق القوانين والإنتربول.

وتم التشديد بصورة أكبر على الأطفال كأصحاب مصلحة في مناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، وعلى ضرورة تمكينهم واحترامهم كجهة فاعلة على الساحة، عن طريق عقد مؤتمرات عالميين هاميين للفاعلين لمناهضة الاستغلال الجنسي للأطفال في فانكوفر ومانيتا.

وفي بعض الأقاليم، جرى تخصيص مزيد من الموارد، كما طرأ تحسن على صعيد التعاون وتبادل المعلومات على المستويين الإقليمي وشبه الإقليمي.

وعلى المستوى العالمي، تم إقرار ثلاث معاهدات رئيسية في مجال الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال هي: البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل حول بيع الأطفال ودعارة الأطفال واستخدام الأطفال في الأعمال الإباحية؛ والاتفاقية 182 لمنظمة العمل الدولية بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ الإجراءات الفورية للقضاء عليها (1999)؛ وبروتوكول حظر المتاجرة بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، والقضاء عليها، ومعاقبة مرتكبي هذا العمل كملحق لاتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة بين الدول (2000).

ما الذي لم يتم إنجازه بعد؟

ثمة تحديات لم يجر التصدي لها بعد في جدول أعمال مؤتمر استوكهولم ومحاربة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. فبعض الدول لم تجعل من التصدي للاستغلال الجنسي واحدة من أولوياتها، على الرغم من بشاعة هذه الجريمة، وتواصل الحد من النقاش بشأن هذه القضية والإنفاق لمواجهتها.

إن تحقيق الهدف المعلن من قبل جميع الدول التي تملك خطط عمل قيد التنفيذ لن يتم بحلول موعد انعقاد المؤتمر الثاني، وإن كان من المؤمل أن يكون عقد المؤتمر في حد ذاته دافعاً إضافياً لهذا الجهد. وبالمثل، لم يتضح بعد عدد الدول التي أقامت نقاط اتصال وطنية وآليات لجمع البيانات، بيد أن عدد هذه قليل جداً.

وما زال هناك الكثير الواجب عمله في مجال إنفاذ القوانين. فالضحايا الأطفال تجري التضحية بهم مرة أخرى على مذبح العملية القانونية وفي إطار السياسة التشريعية في بعض الدول، بينما تسود بشكل خاص حالة من تدني مستوى المتابعة للأطفال الذين تمت المتاجرة بهم وعادوا إلى وطنهم الأصلي.

وما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لمعالجة جانب الطلب على الاستغلال الجنسي التجاري، بما في ذلك فهم طبيعة المستغلّ وآليات الاستغلال وتبادل المعلومات بشأنها؛ ويعني التشديد بصورة يمكن فهمها على ضرورة حماية الأطفال ومساعدتهم أن جهداً قليلاً قد تم بذله للحد من الطلب أو التخفيف منه.

ومع ذلك، فقد تمت تعبئة ترسانة كاملة من الخيارات البرامجية في الجهود المبذولة لمكافحة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال. ويظل التحدي القائم هو ضمان تحديد التحديات المحددة المعالم في أي مجال من المجالات بصورة صحيحة، وانتقاء أفضل الخيارات البرامجية، وقياس تأثيراتها مع مرور الزمن.

ما نوع البرامج التي نتجج؟

ليست هناك إجابة بسيطة على هذا السؤال، مع أن بعض المبادئ العامة واضحة. وعند النظر في الخيارات البرامجية، هناك عدد من العناصر التي ينبغي أخذها في الحسبان.

فأولاً، ينبغي أن تتخذ الخدمات من الطفل محوراً لها: إذ يتعين على البرامج أن تراعي بصورة تامة جميع عناصر اتفاقية حقوق الطفل. وهذا يعني تمييز صوت الأطفال وإشراكهم في عملية البرمجة، بدءاً بمصادر المعلومات، وانتهاءً بالمشاركين في العمل الذي يتم التعمد به. ويتطلب ذلك أيضاً تقييم البرامج من حيث تأثيرها على الرفاه العام للطفل.

وثانياً، يجب تمكين الأطفال من الحصول على الخدمات، التي تستهدفهم كأطفال، وتُعزّز فرصهم في العودة إلى الحياة الطبيعية. ويشكل هذا اعترافاً بحاجات الأطفال التنموية الخاصة، كما يعكس المهارات الخاصة اللازمة لمن يعملون مع الأطفال والياقنين. ويتبين، في الغالب، أن مثل هذه المهارات، بما فيها مهارات الاتصال وتيسير الوصول إلى الخدمات – من جملة مهارات أخرى - تعاني من نقص شديد. بينما تعتبر إمكانية وصول أكثر المجموعات تهميشاً في المجتمع إلى الخدمات أمراً أساسياً.

وثالثاً، تعتبر إمكانية الانتقال من منهج عمل إلى آخر مسألة هامة باعتبارها وسيلة لتسريع عملية التقدم. وربما تُشكّل الحاجة إلى ضمان أن التوجهات ترتقي إلى الموارد المتاحة هي أحد مضامين هذه الإمكانية. وقد يحد تقدم المدخلات المهنية أو التحليلية العالية الكفاءة، بدلاً من تطوير المهارات المهنية المساعدة القائمة على المجتمع المحلي، من فرص التوسّع، ويفلّص من فرص الانتفاع بالبرامج وقدرتها على البقاء على المدى المتوسط، في أجزاء عديدة من العالم. ومع ذلك، فإن إمكانية الانتقال من منهج إلى آخر ينبغي أن تتم أيضاً في سياق الاختيار من بين عدد من الاستراتيجيات والتدخلات التي تأخذ في الحسبان الفوارق في الثقافات والتقاليد.

ورابعاً، ينبغي أن تأخذ البرامج بعين الاعتبار ليس فحسب ضعف الطفل إزاء الاستغلال الجنسي التجاري، أو الانخراط فيه أو النجاة من برائته، وإنما أيضاً العوامل الأخرى ذات العلاقة بجوانب الضعف عند الطفل. فقد يكون الطفل لاجئاً، على سبيل المثال، أو من الأطفال الذين يعيشون في الشوارع أو المتسربين من المدرسة. وربما يكون أو تكون من أسرة تفككت أو يعاني/تعاني من أشكال أخرى من العنف في المنزل أو المدرسة، أو، خلافاً لذلك، محتاجاً أو محتاجة إلى الدعم والحماية والرعاية. ومن المرجح أن تكون البرامج التي تتخذ من المنهج المتكامل في التعامل مع الطفل ومع التدخلات بصورها المتنوعة - عبر إقامة شراكات، على سبيل المثال، مع منظمات أخرى تعمل في مجال مختلف ولكن متصل بالموضوع - أكثر فائدة للطفل من البرامج المقطوعة القائمة بذاتها عن غيرها التي تترك بعض حاجات الطفل أو الطفلة دون تلبية.

وخامساً، فمن غير الممكن تحديد البرامج الجيدة من الرديئة وتعلّم الدروس ما لم يجر تقييم البرامج والمشاريع بصورة فعّالة على أساس معايير مقررّة ومتفق عليها سلفاً تتمحور حول أثر النشاط على الطفل. وتشكّل مساهمة الطفل والعائلة و/أو المجتمع المحلي، في هذا الصدد، في تحديد مؤشرات القياس، حيث يكون ذلك ممكناً، أمراً في غاية الأهمية، نظراً لأن الأنشطة التي تلبّي الحاجات المحددة من قبل المستهدفين بها من المرجح أن تكون الأكثر نجاحاً واستدامة.

وأخيراً، فإن اعتماد منظور متعدد المناهج أمر له أهميته، وكذا الاستجابة متعددة القطاعات. فالاستغلال الجنسي التجاري للأطفال مسألة في غاية التعقيد إلى حد يصعب معه التصدي لها من منظور بسيط أو منفرد. وعلى سبيل المثال، ليس لدى أي مجموعة منفردة من الخبرات ما يمكنها من التصدي لجميع المسائل التي تواجه ممن تعرضوا للاعتداءات الجنسية من الأطفال. وينبغي إشراك المعلمين والعاملين الاجتماعيين والمحليين النفسيين والعلماء النفسانيين والعاملين الشبابيين والأطباء والمرضى وسواهم (لا سيما الأطفال الآخرين). كما ينبغي أن يتجلى هذا عملياً في التدريب متعدد المناهج وفي الشبكات التي تعرض طيفاً واسعاً من وجهات النظر.

ما هي الخيارات البرمجية الموجودة؟

تقدم المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الهيئات التي تناهض الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال أنواعاً عديدة مختلفة من البرامج، يمكن تصنيفها على أساس عدد من المجالات المختلفة على النحو التالي:

الحماية والوقاية

□ تعليم/تمكين البنات: وهذا عنصر هام من حيث الإسهام في تمكين البنات في إطار مجتمعاتهن المحلية ومساعدتهن على فهم المخاطر التي يمكن أن يواجهنها، إذا ما انتقلن إلى أماكن جديدة، على سبيل المثال، أو "وُضِعْنَ" في الخدمة المنزلية، أو ابتعدن عن آليات الحماية الأسرية.

□ لا يقل تعليم الأولاد أهمية عن تعليم البنات، ليس فحسب من أجل توعيتهم بالمخاطر التي يمكن لهم أن يواجهوها، وإنما أيضاً بسبب ما يكشف عنه البحث العلمي بوضوح من أن معظم المسيئين هم من الذكور. وتعليم الأولاد كي يصبحوا رجالاً يشعرون بالمسؤولية ويمتنعون عن ارتكاب الإساءة يمثل إحدى الطرق للتصدي لجانب الطلب من معادلة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

□ يُشكّل رفع مستوى الوعي الذي يستهدف الأسرة/الخدمات الاجتماعية/وسائل الإعلام والاتصال/المدارس/المجتمعات المحلية/وسيلة لبناء حماية الأطفال على مستوى المجتمع المحلي. فكثيراً ما لا يعي "القائمون على رعاية" الأطفال المخاطر التي تواجه أطفالهم، وقد يسهمون، دون إدراك منهم، في تعريضهم للخطر. ويبرزُ المستغلون والمسيئون أحياناً في صفوف هذه الجماعات، ويفتضح أمرهم، وحينئذٍ ينبغي أن يتم إفهامهم الآثار الكاملة التي تترتب على إساءتهم للأطفال، والعقوبات التي سيواجهونها عندما يتم القبض عليهم.

□ ويشكّل رفع مستوى الوعي لدى قطاعات الشرطة والجمارك والقضاء عنصراً هاماً أيضاً من عناصر الحماية نظراً لما لهذه القطاعات من احتكاك مباشر مع الأطفال في مواقف يتعرضون فيها للإساءة أو يحتمل أن يتعرضوا فيها لها. وتعتبر قدرتهم على تمييز دلائل الإساءة، والتعامل معها بشكل سريع وفعال دون إلحاق الأذى بالطفل أمراً في غاية الأهمية.

□ تعتبر مجموعات مراقبة الجوار (وغالبا ما تتشكل من المتطوعين) وخطوط المساعدة الهاتفية أساليب مثبتة ومجربة للتشجيع على اليقظة في المجتمعات المحلية والإبلاغ عن الإساءات. ومع أن هذا يمكن أن يبدو مجرد تحرك يتم اللجوء إليه عندما يتعرض الطفل للإساءة فعلاً، إلا أنه يؤدي في الممارسة العملية إلى رفع مستوى اليقظة والحماية، ويسهم في الحد من الانكشاف للمخاطر.

الإنقاذ، والتعافي والإعادة للحياة الطبيعية، وإعادة التأهيل وإعادة الدمج

□ التدخل السريع هو في معظم الأماكن من اختصاص الشرطة، بيد أن فرقاً مشتركة متعددة القطاعات قد تم تجريبها في بعض الدول. فعلى سبيل المثال، شكلت وزارة الرفاه الاجتماعي في العاصمة الفلبينية، مانيلا، فرقاً للاستجابة السريعة تضم رجال شرطة وعاملين اجتماعيين وفرق مساندة تابعة للمنظمات غير الحكومية تتحرك لدى ورود تقارير بأن أطفالاً يتعرضون للتوريط في الدعارة، وتنظّم عمليات مدهامة بهدف إلقاء القبض على المجرمين وتقديم العون الفوري للأطفال.

□ ويتمثل أحد الأساليب المتبعة في اعتراض عملية المتاجرة بالطفل عند نقطة تعرضه للتوريط، وعلى سبيل المثال، عبر عرقلة خطط المتاجرة وذلك بنقل الأطفال قبل اختفائهم في ظلّات الاستغلال. فقد عملت إحدى المنظمات غير الحكومية في الفلبين مع ربابنة السفن لمساعدتهم على التعرف على الأطفال الذين يسافرون على مراكبهم ولا يكون أحد في انتظارهم عند ميناء الوصول، ويحتمل أن يتعرض لهم وسطاء لتجنيدهم للعمل في بيوت الدعارة، أو سماسرة لتجارة الجنس.

□ مراكز الإيداع المؤقت/الملاجئ/إدارة الحالات. وهذه مهمة من حيث تمكين الأطفال الذين ينشدون المساعدة من الوصول إلى الخدمات التي يحتاجون إليها لكي يصبحوا قادرين على البدء بالعودة إلى الحياة الطبيعية. وقد يشمل مثل هذا الدعم المشورة القانونية، بما في ذلك المشورة بشأن العودة إلى مواطنهم الأصلية إذا كان قد تم نقلهم بعيداً عن مجتمعاتهم، وكذلك توفير المرافق الصحية لهم، وتقديم التوجيه

النفسي الاجتماعي لهم، وتوفير إمكانية التدريب وسواها من الخدمات التي تساعد في بناء مستقبل أقل خطورة. ويحتاج اليافعون المتورطون في الدعارة من غير القادرين على التخلص منها، لأسباب مختلفة، إلى الدعم أيضاً، على الرغم من وضعهم، وخاصة في مجال الخدمات الصحية، إلى أن يصبح بالإمكان مساعدتهم.

□ ويعتبر توفير التدريب على المهارات/المهارات الحياتية البديلة/الخطط البديلة المُدرّة للدخل أمراً حيوياً إذ ما أريد للأطفال الذين ينحدرون من مجتمعات فقيرة أن يبنوا مستقبلاً لهم. ويقول العديد من الأطفال الذين تخلصوا من الدعارة أنهم قد استسلموا لمن جندوهم في المهنة بسبب "رغبتهم في الحصول على أشياء لطيفة" أو سعياً وراء حياة أفضل. واشتمل العديد من الخطط التقليدية للتدريب على المهارات وما زال يشتمل، في بعض الحالات، على تعليم مهارات من قبيل تصفيف الشعر أو صناعة الملابس لا تستجيب لحاجات السوق، ولا توفر للأطفال الذين تم تدريبهم، في آخر الأمر، أي فرص عمل حقيقية. لذا فإن القيام بأبحاث علمية تتعلق بالسوق المحلية للوظائف، والمعرفة بعوامل القابلية للتوظيف، من قبيل القدرة على القراءة والكتابة ومهارات الحاسوب، والمعرفة بالمهارات الحياتية العامة التي تكمل التدريب على المهارات الخاصة بالعمل، تظل عناصر تشكل جزءاً لا يتجزأ من عناصر البرامج الفعالة.

□ وتعتبر دور الرعاية على المدى الطويل، ودور إعادة التأهيل على طريق العودة أمراً ضرورياً عندما لا يتمكن الأطفال من العودة إلى عائلاتهم أو مجتمعاتهم. ومع أن هذا يمثل التزاماً طويلاً الأجل، إلا أنه أمر في غاية الأهمية عندما يُرفض الطفل، على سبيل المثال، بحجة أنه "غير نظيف" أو لمعاناته من متاعب صحية، كأن يكون مصاباً بفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب. وتسعى البرامج الريادية لدور إعادة التأهيل على طريق العودة إلى الوطن، في كوستاريكا، إلى الاكتفاء المالي الذاتي عن طريق تدريب الفتيات على تشغيل المطاعم الصغيرة وأكشاك الأطعمة الخفيفة، بحيث يتمكن من إدرار الدخل اللازم لتمويل بيوتهن.

التشريع، والتدريب، وفرض تطبيق القانون، والتنفيذ

□ مراجعة التشريعات جزء من عمل الحكومات بالتشاور مع شركائها في المجتمع المدني، وهي مهمة لمواكبة الطبيعة المتغيرة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، ومن أجل فهم أفضل للمسؤوليات الوطنية والإقليمية في القضاء عليه. ويشكل الإطار القانوني الجيد مصدر دعم حيوي لمن يعملون من أجل الأطفال وضد الإساءة إليهم والاعتداء عليهم.

□ ويساعد تدريب قطاعات الشرطة والجمارك والقضاء على استكمال الحماية التي يوفرها التشريع القوي، نظراً لأن فعالية القوانين من فعالية من يضعونها موضع التنفيذ. وثمة عدد من الأمثلة على التعاون بين قوات الشرطة لرفع كفاءة المهارات، وعلى المبادرات الإقليمية الشبيهة بتلك التي يدعو إليها برنامج "STOP" التابع للاتحاد الأوروبي، والمبادرات الأوروبية/الآسيوية التي نظمت في إطار مبادرة ASEM. بيد أن جهل الموظفين وفسادهم، في كثير من الأحيان، يظلان تحدياً قائماً ينبغي التصدي له.

□ شكّل رصد المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والاتصال والمجتمعات المحلية لتنفيذ البرامج عملية "حراسة" مهمة تشكل ضماناً على الالتزام بالوفاء بالتوقعات التي طرحت عام 1996.

السياسات والتأييد والبحوث والاستراتيجيات والتخطيط

□ العمل مع الحكومات/القطاع الخاص/التجمعات، من قبيل نقابات العمال. إن مفهوم "المجتمع" في العمل ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال يتسم بالتعقيد. فهناك "مجتمعات" عديدة متنوعة يمكن تعبئتها للعمل من أجل حماية الأطفال، بما في ذلك الحكومات وصناع القرار المسؤولون عن الإصلاح القانوني والأطر الاجتماعية. وقد نشطت نقابات العمال في رفع مستوى الوعي بين العمال، على سبيل المثال، نظراً لأنه لا وجود لمجموعة تخلق تماماً من مسيئين فعلاً ومن مسيئين محتملين.

□ إن التأييد في صفوف اليافعين ووسائل الإعلام والاتصال التي تزودهم بالمعلومات مجال له أهميته، وما زال دون المستوى المطلوب من حيث البرمجة. وتشكل الضغوط التي يمارسها الأقران (الزملاء) عاملاً رئيسياً في ما يتخذه اليافعون من قرارات، وفي مستوى انكشافهم وتعرضهم لعمليات الإكراه. ووسائل الإعلام والاتصال تأثير هائل، حتى في الدول التي لا تزال وسائل إعلامها تستخدم "التقنية متدنية المستوى". فالحملات الإذاعية والأفلام وحملات الملصقات والإعلانات المحلية... جميعها تبث رسائل تُسهم في تشكيل توقعات الأطفال وقيمهم.

□ التخطيط التعاوني على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية/السياسات الاستراتيجية وخطط العمل. ينبغي وضع التحاليل وخطط العمل على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية، نظراً للطبيعة المعقدة للاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وتنوع الردود المحتملة عليه. ففي شمال تايلاند، على سبيل المثال، عملت سلطات الأقاليم مع المنظمات غير الحكومية والباحثين على وضع خطط خمسية للعمل مستخدمة طيفاً واسعاً من مناهج العمل في مناطقها.

الشبكات وتبادل المعلومات والتعاون متعدد القطاعات

□ المواقع على شبكة الإنترنت/الرسائل الإخبارية/الاجتماعات/آليات تبادل المعلومات/نقاط الاتصال. إن تبادل المعلومات أمر حيوي للتنسيق الفعال ولتجنب الازدواجية وتبديد الجهود. وتشكل الموارد والشبكات القائمة على مواقع الإنترنت، والرسائل الإخبارية البسيطة، والاجتماعات الصغيرة والمؤتمرات الدولية... تشكل جميعها جزءاً من العمليات الحيوية لعمل الشبكات وتبادل المعلومات.

□ يشكل التقييم والرصد وتعلم الدروس وتبادل الخبرات الخطوة التالية لتبادل المعلومات. وهذه توفر "القيمة المضافة" اللازمة لتطوير العمل ضد الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال وتحسين مستواه. وقد جرى التشديد بشكل متزايد في السنوات الأخيرة على رصد البرامج وتقييمها، وعلى تحليل الدروس المستفادة وتبادلها، الجيد منها والسيء. والمؤتمر العالمي الثاني نفسه يُشكل جزءاً من هذه العملية المهمة.

□ إن كلاً من مجالات النشاط هذه مهم بحد ذاته لتلبية حاجات بعينها لطفل ما أو لمجموعة من الأطفال. ويتوقف ذلك على الطفل، أو المجتمع المحلي، أو البلدة أو المدينة، أو المنطقة أو الدولة التي يجري العمل فيها. وتكون جوانب القوة الفردية والتجارب لدى الهيئة التي تقوم على تنفيذ النشاط عاملاً مهماً أيضاً. غير أنه، وبغض النظر عن البرمجة المنفردة، من الأهمية بمكان ضمان أن تتبنى جميع البرامج المنفردة الصغيرة في صيغة ردة موحدة، مثالية في تنسيقها، على الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال.

□ وفي سبيل دعم هذا التوجّه، هناك عدد من المبادرات الإقليمية وشبه الإقليمية ومنها، على سبيل المثال، المشروع المشترك لوكالات الأمم المتحدة الخاص بالمتاجرة بالنساء والأطفال ومجموعة العمل في إقليم ميكونغ الفرعي؛ وبرنامج "دافني" للمفوضية الأوروبية، الذي يمثل إطار عمل للدول الخمسة عشر الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المرشحة لعضويته والدول الأعضاء في "EFTA"؛ وإطار منظمة العمل الدولية لوسط وغرب إفريقيا لمناهضة المتاجرة بالأشخاص.

ويظل درس التنسيق والتكامل الهام الذي تعلمناه في استوكهولم عاملاً رئيسياً للنجاح.

(1) يستند هذا الملخص إلى الوقاية والحماية وإعادة للوضع الطبيعي، وهي إحدى ست أوراق موضوعية أعدت كقراءة مرجعية للمشاركين في المؤتمر العالمي الثاني لمناهضة الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، الذي سينعقد في بوكو هاما باليابان، ما بين 17 و20 ديسمبر/كانون الثاني 2001. وقد أعدت الورقة الموضوعية من قبل "جين واربيرتون" بتكليف من لجنة التخطيط الدولي للمؤتمر، التي تضم حكومة اليابان واليونيسف ومنظمة الحملة الدولية للقضاء على دعارة الأطفال واستخدامهم في الأعمال الإباحية والمتاجرة بهم، وتآلف المنظمات غير الحكومية لدعم اتفاقية حقوق الطفل. ويرجى ملاحظة أن جميع الإشارات إلى أوراق البحث العلمي والوثائق المرجعية الأخرى قد وردت في الورقة الأصلية.